

«النهضة» تعرض قوتها... والمعارضة في انتظار انتهاء المهلة

في مواجهة الضغط الشعبي المتزايد من العاصمة وباقي المدن، والذي تفوقه جمعيات شبابية بدعم من جبهة الإنقاذ الوطني، اختارت حركة النهضة المواجهة والاحتكام إلى الشارع لإسقاط مخطط المعارضة لـ«الانقلاب» على السلطة

تونس نحو المواجهة:
إلى الشارع در

تونس - نور الدين بالطيب

اختارت حركة «النهضة» الحاكمة في تونس في مواجهة المعارضة التي تطالب باستقالة الحكومة وحل المجلس الوطني الدستوري، أسلوب النزول إلى الشارع، حيث جمعت الآلاف مساء الجمعة في ساحة القصة وسط العاصمة تونس، وذلك قبل انتهاء مهلة الاتحاد العام التونسي للشغل لبدء التحرك في الشارع مع استمرار اعتصام المعارضة أمام مقر المجلس الدستوري.

وجندت الحركة، التي تشكل الطرف الأقوى في الترويكا الحاكمة، أنصارها ومكاتبها الإقليمية والمحلية في كل مكان من الجمهورية، فيما وظف وزير النقل القيادي في حركة النهضة عبد الكريم الهاروني، حافلات النقل العمومي لنقل الأنصار من الجهات الداخلية إلى العاصمة.

وأكد ناشطون أن أغلب المشاركين في هذه التحركات تقاضوا منحاً (نحو 30 يورو لكل شخص)، بينما هتف آلاف المتظاهرين لـ«الشرعية»، منددين بالمعارضة المؤلفة من اليسار والعلمانيين

و«أزلام النظام السابق»، وألقى زعيم الحركة راشد الغنوشي أمس، خطاباً تحدث فيه عن ضرورة الوحدة الوطنية في مواجهة الإرهاب والمصالحة الوطنية ووقف التتبعات ضد رجال الأعمال حتى يستعيدوا نشاطهم ويتمكنوا من السفر. ولم ينس الغنوشي أن يتحدث عن الثورة التي عاشتها تونس «وهي ثورة إسلامية»، وشبه «التظاهرة المليونية» التي دعت إليها «النهضة» بفتح مكة، مشدداً على «من يظن أنه يستطيع استيراد الانقلاب المصري مخطئ».

أما النائبة الأولى لرئيس المجلس الوطني التأسيسي محرزبة العبيدي، فقالت إن الشارع قال كلمته وانتصر لـ«النهضة».

وبدا عرض القوة هذا مشابهاً لأسلوب النظام السابق في الحملات الانتخابية وفي الأزمات الكبرى. وكان رئيس الحكومة علي العريض، قد التقى مجموعة من الأحزاب الصغرى وبعض المنظمات وشخصيات قريبة من حركة النهضة، متجاهلاً الأحزاب والمنظمات الأساسية في المشهد التونسي؛ جبهة الاتحاد من أجل تونس والجبهة

مناصرات
حركة
«النهضة»
في الشارع
(فتحي
بلعيد -
أ ف ب)



الحكومة وحل المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل حكومة إنقاذ وهيئة خبراء لكتابة الدستور، بعد رفض «النهضة» لاقتراح اتحاد الشغل.

لذلك يتوقع أن تلتحق المنظمات النقابية الثلاث: اتحاد الشغل واتحاد عمال تونس والجامعة العامة التونسية للشغل باعتصام «الرحيل» أمام مقر المجلس، بعد

حكومة إنقاذ وطني. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل، قد حدد أسبوعاً بعد اغتيال القيادي الناصري محمد البراهمي، لبدء التحرك الرسمي في الشارع لإسقاط الحكومة وحل المجلس التأسيسي.

وبدت تونس خلال اليومين الماضيين تتقدم بسرعة نحو المواجهة؛ فالمعارضة بكل مكوناتها الأساسية تصرّ على إسقاط

الشعبية والاتحاد التونسي للشغل واتحاد عمال تونس والجامعة العامة التونسية للشغل وهيئات نقابية أخرى لها وزنها. وأكد العريض ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية لمقاومة الإرهاب، فيما ظهر إصرار «النهضة» واضحا على عدم استعدادها للاستجابة لطلب المعارضة والقوى الديمقراطية والاجتماعية بتشكيل

فضيحة دانيال: الملك يلغي العفو... والأمن يقمع المنددين

لدينا مناعة ضد الصدمات في هذا البلد السعيد... كل ما يهم ذلك المشهد اللذيذ: أمهات وآباء أطفال صغار، شبانات حاملات وشبان حاملون، الإسلاميون والعلمانيون، الصحفيون والنقابيون، يجتمعون على اقتناع واحد: لا لاغتصاب الوطن، شكراً لكل الذين حضروا والذين غابوا، والذين حملوا إلى المستشفيات... كان يوماً فارقاً حقاً».

وقال المدون المغربي المعروف لعربي الهلالي إن «البلاغ الصادر عن الديوان الملكي كأنه يقول لنا إن الملك يوقع على أشياء لا يعلم فحواها ومضمونها ويبحث عن شخص ليعاقبه».

أما المحلل السياسي يوسف بلال، فقد علّق على البلاغ، خلال حديث إلى «الأخبار»،

وفي أية لحظة بظهور الجرائم الدنيئة المقترفة التي تمت محاكمة المعني بالأمر على أساسها».

وتابع البلاغ «من المؤكد أن الملك لم يكن قط ليوافق على إنهاء إكمال دانيال لعقوبته بالنظر إلى فداحة هذه الجرائم الرهيبة التي اتهم بها».

وشهدت العاصمة الرباط الجمعة ليلة دمووية بعد تدخل أسني عنيف لمنع المتظاهرين من تنظيم وقفة احتجاجية كانت مقررة أمام البرلمان.

من ناحية، قال الصحافي محمد أحداد، الذي أصيب خلال التدخل الأمني في الرباط، «لا تهم الآن كل تلك العصي التي انهالت على أنحاء جسمنا، فقد أصبحت

في الشارع المغربي بفضيحة مغتصب 11 طفلاً مغربياً في مدينة القنيطرة، الإسباني دانيال كالفان، الذي حظي بعفو ملكي، بينما تواصلت الاحتجاجات التي استنكرت هذا العفو ووجهت بقمع رجال الشرطة. وكما كان متوقفاً، تجنب الديوان تقديم اعتذار رسمي لعائلات الضحايا وللشعب نزولاً عند الدعوات الشعبية إلى ذلك، وحرص على نفي المسؤولية عن شخص الملك محمد السادس، على الرغم من كونه المسؤول الوحيد بموجب الصلاحيات التي تخولها له الوثيقة الدستورية عن توقيع قرارات العفو.

وجاء في نص البلاغ أنه «لم يتم إطلاع الملك محمد السادس بأي شكل من الأشكال

الرباط - عماد استيتو

قرّر الملك المغربي، محمد السادس، أمس، سحب العفو الذي منحه للإسباني دانيال كالفان، المدان باغتصاب أطفال في المغرب والذي أدى إلى احتجاجات واسعة في البلاد، بحسب ما أعلن الديوان الملكي في بيان.

وجاء في البيان، أن الإجراء «استثنائي»، وأن وزارة العدل المغربية ستتولى التدارس مع نظيرتها الإسبانية في «الإجراءات التي يجب اتخاذها عقب قرار سحب هذا العفو». وكان القصر الملكي قد اضطر إلى إصدار توضيح حول ملابسات ما بات يُعرف

في سابقة فريدة من نوعها، أجبرت موجة الغضب الشعبي الديوان الملكي المغربي على إلغاء العفو عن المتهم باغتصاب قاصرين مغاربة، الإسباني دانيال كالفان

التابع للخطوط الجوية القطرية والكائن في برج تجاري في وسط العاصمة. لكن وزارة الداخلية الليبية استنكرت هذه الواقعة، مؤكدة أن من أقدم على هذا «العمل المشين» هم أشخاص «لا يمثلون إلا أنفسهم».

واعتبرت الوزارة في بيان، أن «مثل هذه التصرفات غير المسؤولة وغير المحسوبة حول هذا المرفق العام الذي يعد الوجهة الإمامية لدولة ليبيا، أمر من شأنه أن يبعث برسائل خاطئة للمجتمع الدولي والشركات الأجنبية ويعرقل برامج التنمية الاقتصادية ومشاريع الإعمار، فضلاً عن الإساءة للعلاقات الليبية القطرية».

وكانت مجموعة أخرى قد أرغمت الشركة

تلك الجهود لم تلق أي استجابة»، وأشار البرعصي إلى «صعوبة تنفيذ المقترحات في ظل انعدام الصلاحيات الإدارية والمالية والإجرائية اللازمة للحكومة».

ورأى أن «غالبية المشاكل والاختناقات التي حدثت في مختلف القطاعات وما صاحبها من تراجع حاد للحالة الأمنية ووقوع هذا العدد المخيف من عمليات الاغتيال ضد الشرفاء من أبناء هذا الوطن جاء نتيجة لسياسات الحكومة التي رسخت المركزية في أليات عملها ورؤيتها لإيجاد الحلول لمختلف تلك المشاكل».

من جهة ثانية، قال مصدر لم يكشف عن اسمه في مطار طرابلس، إن المجموعة أعلنت أيضاً أنها تعترض إغلاق مكتب الحجوزات

التي بُذلت لمعالجة استحقاقات الحكومة ومسؤوليتها تجاه تفاقم الوضع الأمني في بنغازي على وجه خاص، وليبيا بشكل عام»، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الليبية. وأكد أنه عمل «جاهداً منذ تشكيل الحكومة المؤقتة للمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب الليبي وبناء وتفعيل مؤسسات الدولة، والتي من أبرزها مؤسسات الجيش والشرطة والأجهزة الاستخباراتية». وأضاف إنه «سعى إلى توفير ميزانيات للمجالس المحلية وفتح فروع لكل الوزارات الخدمية ومنحها الصلاحيات المالية والإدارية ومنحها حق الاستفادة من عوائدها المالية في تطوير حركة الاقتصاد في مناطقها»، لكن «كل

أعلن نائب رئيس الحكومة المؤقتة في ليبيا عوض البرعصي، أول من أمس، استقالته من الحكومة بسبب عجزه عن ممارسة صلاحياته، بينما أغلقت مجموعة من الأشخاص المجهولين مكتب الخطوط الجوية القطرية في مطار طرابلس الدولي، مؤكدة أنها لن تسمح بعد اليوم لطائرات قطر بالهبوط في المطار.

وفي بيان تلاه خلال مؤتمر صحفي عقده في بنغازي، تحدث البرعصي عن «صعوبات وتحديات تمثلت في انعدام الصلاحيات الممنوحة لنواب رئيس الحكومة المؤقتة». وقال إن ذلك «أدى إلى عرقلة كل الجهود

